دور مشروعات الإسكان الاجتماعي بمدينة ١٥ مايو فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة: دراسة تقيمية

ناهد حسن حسن إبراهيم[١]– مصطفى إبراهيم عوض [٢]– حسام الدين حسن البرمبلي[٣]
١) طالبة دراسات عليا، كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس ٢) كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس. ٣) كلية الهندسة، جامعة عين شمس

المستخلص

هدف البحث إلى تقييم مشروعات الإسكان الاجتماعي بمدينة ١٥ مايو لمعرفة مدى تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة على المستوى (الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي) ، ولتحقيق أهداف البحث تم تصميم استمارة استبيان تم توزيعها على عينة من الخبراء التنفيذيين للمشروع، وأخرى تم توزيعها على عينة من المنتفعين من المشروع للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة للدراسة الميدانية ، وذلك للإجابة على تساؤلات البحث، ولقد استخدم "الباحثون" الأسلوب الوصفي التحليلي ومنهج المسح الاجتماعي لإتمام إجراءات البحث، وكذلك والمقاييس الإحصائية المناسبة، وقد توصلت نتائج البحث إلى أن مشروعات الإسكان الاجتماعي بمدينة ١٥ مايو تساهم في تحقيق الأهداف الاجتماعية للتنمية المستدامة على مستوى الدولة، وأيضاً على مستوى المنتفعين من الوحدات السكنية بالمشروع، كما تبين أن مشروعات الإسكان الاجتماعي بمدينة ١٥ مايو تساهم في تحقيق الأهداف البيئية للتنمية المستدامة على مستوى الدولة، وأيضاً على مستوى المنتفعين من الوحدات السكنية بالمشروع، وفى ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج خلُص لعدة توصيات أهمها: الاهتمام بتقييم مشروعات الإسكان الاجتماعي على المستوى الاجتماعي والبيئي للحفاظ على استدامتها وعدم تحولها لعشوائيات جديدة، وكذلك الاهتمام بدراسة المتغيرات الاجتماعية والبيئية للأُسر المصرية ووضع ذلك في الاعتبار عند تحديد شروط الانتفاع والتقدم لوحدات الإسكان الاجتماعي.
الكلمات المفتاحية: عملية التقييم، مشروعات الإسكان الاجتماعي، التنمية المستدامة، مدينة ١٥ مايو.

المقدمة

يُعتبر الإسكان من متطلبات الحياة العصرية، وهي متطلبات لم تتمكن أي دولة من دول العالم من الوصول إلى حل قاطع لها ؛ حيث يمثل أكثر المشاكل تفاقماً بسبب الطلب المتزايد عليه من السكان، فالإسكان مشكلة متحركة تتحرك مع التطور الاجتماعي، والاقتصادي للشعوب ليس فقط لسد احتياجات المجتمع من الوحدات السكنية ولكن لمواجهة متطلباته المعيشية المتغيرة ، والإسكان تتكامل فيه الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والفنية والعمرانية والقانونية والتصنيعية والتنظيمية والإدارية والتصميمية والتخطيطية والبيئية وأي قصور في جانب منها يؤدي إلى خلل في خطط وبرامج الإسكان (المركز القومي لبحوث البناء والإسكان، ٢٠٠٢: ص١١)

وفى عام ٢٠١٥ اعتمدت الدول الأعضاء بالأمم المتحدة أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة ، والتي وضعت حوالي (١٧) هدفاً عريضًا من الأهداف التنموية العامة للتنمية المستدامة، يتم تحقيقها بالتزام (١٩٣) دولة حتى حلول عام ٢٠٣٠، وجاء من ضمن أهدافها: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، وكذلك ضمان توافر المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة. (أبو النصر،٢٠١٧: ١٠٣)

وتماشياً مع خطة الأمم المتحدة قامت مصر بوضع إستراتجية التنمية المستدامة " رؤية مصر ٢٠٣٠" وحددت بعض الأهداف الرئيسية، والتي كان من أهمها تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل، وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر . (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٩: ص٢)

ومنذ ذلك الحين قامت الدولة المصرية بتشييد الإسكان الاجتماعي لتوفير السكن الاجتماعي، والصحي، والبيئي الملائم للمواطن المصري بتكلفة منخفضة، وبخاصة لمحدودي الدخل.

وتأتى مشروعات الإسكان الاجتماعي بمدينة ١٥ مايو أحد أهم المشروعات الإسكانية التي تقوم بتشييدها الدولة المصرية؛ حيث تقع مدينة ١٥ مايو شرق حلوان وعلى بعد ٣٥ كم٢ من القاهرة، وتبلغ مساحة الكتلة العمرانية للمدينة ٣.٥ ألف فدان، كما تبلغ المساحة الإجمالية ١٨ ألف فدان ، وتقدر مساحة مشروعات الإسكان الاجتماعي ٢٩٠ فدان، وتبلغ عدد العمارات التي تم تنفيذها حوالي (٤٦٥). (هيئة المجتمعات العمرانية: ٢٠٢١)

إن الاهتمام بتقييم مشروعات الإسكان الاجتماعي يأتي لمعرفة مدى أثر مشروعات الإسكان الاجتماعي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى (الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي) كأهم أهداف التنمية المستدامة لتحسين جود الحياة المعيشية وتحقيق رفاهية المواطن.

ومن هذا المنطلق جاء البحث الحالي ليلقى الضوء على مشروعات الإسكان الاجتماعي بمدينة ١٥ مايو، وذلك لدراسة ومعرفة مدى تحقيق تلك المشروعات لأهداف التنمية المستدامة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

مشكلة البحث

تمثل مشروعات الإسكان الاجتماعي أهم المشروعات التنموية التي تُنفذها الدولة المصرية في إطار تحقيق أهداف إستراتجية التنمية المستدامة على مستوى البيئة الاجتماعية لتحسين نوعية وجودة الحياة المعيشية، وتحقيق رغبات ورفاهية المواطن على مستوى ثلاثة أهداف رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة هم:

- الهدف الأول: المستوى الاقتصادي: وذلك من خلال تقديم وحدة سكنية للمواطن بتكلفة منخفضة وميسرة لدخله الشهري.
- الهدف الثاني: المستوى الاجتماعي: وذلك من خلال التمتع بالعيش داخل بيئة اجتماعية مناسبة تحقق طموحات المواطن الاجتماعية.
- الهدف الثالث: المستوى البيئي: وذلك من خلال توفير البيئة النظيفة الصحية الآمنة الخالية من كافة أشكال التلوث البيئي، والتحول من السكن العشوائي إلى منظومة السكن البيئي المستدام.

وتُعتبر عملية تقييم مشروعات الإسكان الاجتماعي بمدينة ١٥ مايو مهمة للوصول إلى نتائج حقيقة لمعرفة مدى تحقيق مشروعات الإسكان الاجتماعي بمدينة ١٥ مايو لأهداف التنمية المستدامة على المستوى (الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي)، وذلك لمعرفة أوجه القوة ومواطن القصور والضعف لتقويمها بهدف تحقيق الاستدامة الاجتماعية والبيئية للمشروع.

ومن هنا تكمُن مشكلة البحث في عدم الاهتمام بتقييم مشروعات الإسكان الاجتماعي لمعرفة مدى تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة على المستوى (الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي) بالنسبة للدولة والمنتفعين من تلك

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

المشروعات، وذلك لتحديد أوجه القصور ومواطن الضعف للخدمات والبنية التحتية والأساسية لتلك المشروعات للعمل على تلافيها وإجراء عمليات التحسين المستمر، ومن ثّم تقويم السلبيات للحفاظ على تلك المشروعات ورفع كفاءتها و استدامتها وفقاً لأهداف التنمية المستدامة التي تسعى مصر إلى تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠، وكذلك معرفة المشكلات الاجتماعية والبيئية التي قد يعانى منها المنتفعين بالوحدات السكنية، فضلاً عن مساهمة عملية التقييم بالنسبة لمتخذي القرار في رسم السياسات التي تتناسب مع المستجدات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ووضع الخطط الإستراتيجية المستقبلية التي تتناسب مع تلك المستجدات بالنسبة للمشروعات التي سيتم تنفيذها مستقبلاً لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكلٍ صحيح.

تساؤلات البحث

يحاول البحث الإجابة على التساؤل الرئيس التالي وهو" ما مدى تحقيق مشروعات الإسكان الاجتماعي بمدينة ١٥ مايو لأهداف التنمية المستدامة على المستوى (الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي) ؟ ، ويتفرع من التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية كالتالي:

١-ما مدى مساهمة مشروعات الإسكان الاجتماعي في تحقيق الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة (البُعد الاقتصادي) على مستوى (الدولة- المنتفعين) ؟

٢-ما مدى مساهمة مشروعات الإسكان الاجتماعي في تحقيق الأهداف الاجتماعية للتنمية المستدامة (البُعد الاجتماعي) على مستوى (الدولة- المنتفعين) ؟

٣-ما مدى مساهمة مشروعات الإسكان الاجتماعي بمدينة ١٥ مايو في تحقيق الأهداف البيئية للتنمية المستدامة (البُعد البيئي) على مستوى (الدولة- المنتفعين) ؟

أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في تقييم مشروعات الإسكان الاجتماعي بمدينة ١٥ مايو لمعرفة مدى تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة على المستوى (الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي) ، وأن تحقيق هذا الهدف يتم من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية منها:

١-التعرف على مدى مساهمة مشروعات الإسكان الاجتماعي في تحقيق الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة (البُعد الاقتصادي) على مستوى (الدولة- المنتفعين).

٢-التعرف على مدى مساهمة مشروعات الإسكان الاجتماعي في تحقيق الأهداف الاجتماعية للتنمية المستدامة (البُعد الاجتماعي) على مستوى (الدولة- المنتفعين) ؟

٣-التعرف على مدى مساهمة مشروعات الإسكان الاجتماعي بمدينة ١٥ مايو في تحقيق الأهداف البيئية للتنمية المستدامة (البُعد البيئي) على مستوى (الدولة- المنتفعين) ؟

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في جانبين، هما الجانب النظري والجانب الميداني كما يلي:

الأهمية العلمية:

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

١-يستمد البحث أهميته علي المستوي الأكاديمي، وذلك لمحاولته دراسة موضوع هام في أهم مجالات التنمية الاجتماعية داخل مصر، وهو مشروعات الإسكان الاجتماعي والتي تحتاج المكتبة العربية بشكل عام، والمكتبة المصرية بشكل خاص لمثل هذه الموضوعات؛ وذلك نظراً لأهمية هذه المشروعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢- يهتم البحث الحالي بتقييم مشروعات الإسكان الاجتماعي وعلاقتها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي.

الأهمية التطبيقية:

١-يستمد البحث أهميته علي المستوي التطبيقي، وذلك لمحاولته تقديم التوصيات والمقترحات والاستنتاجات التي تفيد المسئولين عن مدى تحقيق مشروعات الإسكان الاجتماعي بمدينة ١٥ مايو لأهداف التنمية المستدامة.

٢-حث المسئولين عن مشروعات الإسكان الاجتماعي على أهمية القيام بعملية التقييم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لتلك المشروعات لمعرفة مدى تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة.

مصطلحات البحث

١) **التعريف الاصطلاحي لمفهوم التقييم:** هي منهجية تهدف إلى التنبؤ وقياس الآثار المترتبة عن السياسات العمومية أو الخاصة، أو برنامج أو مشروع على السكان في المناطق المحيطة (التنظيم الاجتماعي، ونمط الحياة، والعلاقات المجتمعية، المؤسسة الاقتصادية، والصحة، والثقافة، والمعتقدات، وما إلى ذلك)، وتهدف لاستعراض الآثار الاجتماعية لمشاريع البنية التحتية والتدخلات الإنمائية الأخرى. (الصاحب،٢٠٠٥: ص٣٧)

• **التعريف الإجرائي لمفهوم التقييم:** تُعرف عملية التقييم إجرائياً بأنها " الدراسة التقييمة التي يقوم بها "الباحثون" لمعرفة أثر مشروعات الإسكان الاجتماعية بمدينة ١٥مايو لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى(الاقتصادي ، والاجتماعي، والبيئي) والتي يتم قياسها من خلال الدراسة الميدانية للمشروع، والدرجة النسبية التي يحصل عليها (المسئولين عن المشروع، والمنتفعين من المشروع) .

٢) **التعريف الاصطلاحي لمشروعات الإسكان الاجتماعي:** هي مشروعات تم إطلاقها لتوفير مساكن لمحدودي الدخل مشتملة المرافق العامة من مياه الشرب وصرف صحي وكهرباء ، وبيئة نظيفة، وشبكات الطرق المحلية، كما تشمل الخدمات العامة من مدارس ومستشفيات ، ووحدات صحية، ومراكز اجتماعية، وحدائق. (هيئة المجتمعات العمرانية،٢٠١٩: ص٣)

٣) **التعريف الاصطلاحي لمشروعات الإسكان الاجتماعي:** هي أحد المشروعات الإسكانية التي تقوم الدولة المصرية بتنفيذها لصالح محدودي الدخل بتكلفة منخفضة في إطار تحقيق التنمية المستدامة، وحق المواطنين في الحصول على مسكن آمن اجتماعياً ، وصحياً، وبيئياً، ويتم التعرف عليها من خلال الدراسة الميدانية التي يقوم بها " الباحثون" على مشروعات الإسكان الاجتماعي القائمة فعلياً بمدينة ١٥ مايو.

٤) **التعريف الاصطلاحي لمفهوم التنمية المستدامة:** هي التنمية التي تعمل على إقامة مُجتمعات عادلة تضمن التجانس الاجْتِمَاعِي وتحقق تكافؤ الفرص، فهي عملية تغيير يتم فيها استغلال المَوارد بهدف زيادة الإمكانات الحالية والمُستقبلية لتلبية متطلبات الأفراد، ويُطلق عليها التنميةِ المُتواصلة أو التنميةِ المستمرة.(Klarin,2018;P.21)

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

• **التعريف الإجرائي لمفهوم التنمية المستدامة:** تُعرف التنمية المستدامة إجرائياً بأنها " التنمية التي تُلبى الاحتياجات السكنية للأجيال الحالية بمشروعات الإسكان الاجتماعي بمدينة ١٥ مايو ، والتي تحقق لهم أهداف التنمية المستدامة على المستوى (الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي) ، والتي يتم قياسها من خلال الدرجة النسبية التي يحصل عليها (المسئولين عن المشروع، والمنتفعين من المشروع) .

دراسات وبحوث سابقة

أولاً: الدراسات العربية:

الدراسة الأولى: دراسة (على، محمد:٢٠١٥) بعنوان "**تقييم مبادئ السكن المستدام بمشروعات الإسكان الاجتماعي لمحدودي الدخل بالمدن المصرية الجديدة دراسة حاله مشروع هرم سيتي – مدينة ٦ أكتوبر بجمهورية مصر العربية**"، وهدفت الدراسة إلى تقييم احد مشروعات الإسكان الاجتماعي في مصر لمحدودي الدخل بالتطبيق على مشروع هرم سيتي بالجيزة، وكذلك التعرف على مدى تحقيق المشروع لمبادئ السكن المستدام، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج دراسة الحالة، واستخدمت استمارة الاستبيان، والمقاييس الإحصائية الملائمة، واشتمل مجتمع وعينة الدراسة على (٢٠) أسرة من ساكني المشروع، وتوصلت نتائج الدراسة إلى عدم استخدام كافة عناصر الرفاهية المفرطة المعتمدة على سوء استغلال المياه والطاقة في البحيرات والحدائق، أما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية اعتمد المشروع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للوحدات الإسكانية بأفكار مبتكرة وجديدة ولكنها محدودة الكم، ولذلك لم تحقق مردودا تنفيذيا فعال حتى الآن وهو ما يعاب على إدارة المشروع ، كما أظهرت النتائج أن المشروع ينقصه مجموعة من الأبعاد والتي يجب إعادة النظر فيها لاستكمال أبعاد الاستدامة ومحاوله الوصول إلى منظومة سكن مستدامة متكاملة، وخلُصت الدراسة إلى بعض التوصيات أهمها: ضرورة البحث عن مصادر طاقة بديلة ، كذلك توفير وسائل نقل داخلية تربط أحياء المشروع بعضها البعض.

الدراسة الثانية: دراسة (عبد الحافظ: ٢٠٢٠) بعنوان" **صياغة منهجية لإدارة مشروعات الإسكان الاقتصادي بالمدن الجديدة في مصر**" ، وهدفت الدراسة إلى صياغة منهجية لإستراتيجية مقترحة تضمن مجموعة من الاستراتيجيات والآليات التي تؤثر على تحقيق أبعاد التنمية الثلاثة "الاجتماعية، الاقتصادية، العمرانية" ، و دراسة كيفية إدارة مشروعات الإسكان الاقتصادي في المدن الجديدة، وكذلك بيان أهمية المشروعات السكنية الاقتصادية في سد المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية للمواطنين ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستمارة الاستبيان ، والمقاييس الإحصائية الملائمة، كما اشتمل مجتمع وعينة الدراسة على (٣٠) من المسئولين التنفيذيين بمشروعات الإسكان بوزارة الإسكان، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك عجز في حجم الإسكان الاقتصادي المعروض بسوق الإسكان العقاري في مصر، كما تبين أن هناك قصور في استراتيجيات الإسكان في إدارة مشروعات الإسكان الاقتصادي يرجع إلى غياب بعض استراتيجيات الإسكان، أو الخلل في تطبيق آليات البعض الآخر، مما أثر سلباً على تحقيق أبعاد التنمية الثلاثة"الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية".

الدراسة الثالثة: دراسة (حسن وآخرون: ٢٠٢٣) بعنوان " **تقييم سياسة الإزالة وإعادة التوطين لسكان المناطق العشوائية غير الآمنة بالقاهرة الكبرى في ضوء مبادئ التنمية المستدامة– دراسة حالة حي الأسمرات نموذجا**"، وهدفت الدراسة إلى تقييم الحالة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لمشروع الأسمرات، وكذلك تحديد إلي أي مدي يمكن

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

اعتبار المشروع نموذجا قياسيا يحتذي به عند وضع أي إستراتيجية تنمية مستقبلية، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي والتحليلي الاستنباطي، ومنهج دراسة الحالة، واستمارة الاستبيان والمقاييس الإحصائية الملائمة ومؤشرات قياس (البُعد العمراني، والبُعد البيئي والبُعد الاقتصادي، والبُعد الاجتماعي)، واشتمل مجتمع وعينة الدراسة على (٥٠) مفردة من أرباب الأسر قاطني حي الأسمرات، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مؤشر استعمالات الأراضي بالمنطقة لا يمثل الصورة الحقيقية، فلم يتم بيع المحال التجارية المقرر بيعها بالمزاد العلني ، والتي ستخدم المنطقة تجاريا، وبالتالي فهذا المؤشر يعبر عن واقع نظري ليس له علاقة بالحقيقة، كما تبين أنه لا يوجد اختلاف في الطابع العمراني من مرحلة لآخري ؛ حيث يتكرر بشكل نمطي بدون أي اختلاف أو تمييز لجزء عن الآخر، فنجد العمارات السكنية بتصميم واحد متكرر ما يعطي رتابة ، كما أظهرت النتائج أن المشروع راعي الأسس التخطيطية في تصميم الفراغات العمرانية بين العمارات ، إلا انه لا يوجد بها مقاعد، مما حدي بالسكان إلي الجلوس على سلم مداخل العمارات ، وترك هذه الساحات دون استفادة ملموسة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

الدراسة الأولى: دراسة (Awad: 2016) بعنوان " **تقييم الاستدامة لمشاريع الإسكان منخفضة التكلفة مع إشارة خاصة إلى صندوق ولاية الخرطوم لمشاريع الإسكان والتعمير** "، هدفت الدراسة إلى إجراء تقييم لمشاريع الإسكان الاجتماعي التابعة لصندوق ولاية الخرطوم بالسودان، وكذلك معرفة مدى تكلفة تلك المشروعات وتأثيرها الاقتصادي والاجتماعي، وأيضاً المستوى البيئي لتلك المشروعات، واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي، واشتمل مجتمع وعينة الدراسة على بعض المنفذين لتلك المشروعات، وعينة من ساكني المشروع ، وتوصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود معايير تقييم مناسبة للتنمية المستدامة في مشاريع الإسكان منخفضة التكلفة ، كما تبين أن البيئة الفيزيقية لتلك المشروعات سيئة وتحتاج لإعادة إحلال وتجديد ، كما أن عدم المشاركة العامة في بناء الأحياء وتطويرها يؤدى إلى سوء حالتها البنائية.

الدراسة الثانية: دراسة (varughes :2019) بعنوان " **تقييم الشكل والاقتصاد الحضري المستدام في إنشاء "مجتمعات مستدامة كاملة" – حالة الإسكان الاجتماعي المستدام في الإمارات العربية المتحدة**"، وهدفت الدراسة إلى محاولة تقييم المجتمعات المستدامة الناشئة في مدينة العين في إمارة أبو ظبي بهدف قياس مستوى الاستدامة ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستمارة الاستبيان والمقاييس الإحصائية، وعينة الدراسة عدد (٢٥) استشاري لمشروعات الإسكان المستدام ، وتم إجراء المقارنة المعيارية للمشاريع من خلال مقارنة مصفوفة إطار التقييم لمؤشرات الاستدامة مع معايير التصميم والمبادئ التوجيهية المستخدمة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى استدامة نموذج الشكل لمباني المشروعات السكنية، كما تبين أن المشروع يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

الدراسة الثالثة: دراسة (Huang:2019) بعنوان " **تقييم مقياس الأعمال الإضافية لمشاريع PPP–BOT حالة BOT للإسكان الاجتماعي في تايوان"، وهدفت الدراسة إلى تقييم مشروعات الإسكان الاجتماعي في تايوان** ، وكذلك دراسة العلاقة بين تلك المشروعات وجذب المستثمرين، واستخدمت الدراسة نموذج هندسي لتقييم المشروعات، وكذلك نموذج مالي لاستثمار، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك شراكة في بناء تلك المشروعات بالتعاون مع الحكومة وشركات القطاع الخاص الأمر الذي أدى إلى الجودة الإنشائية لتلك المشروعات وتمتعها بالاستدامة، كما تبين أن تلك

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

المشروعات تتوافر لديها ثلاثة مميزات هامة هم (البناء والتشييد الجيد ، إيجار ميسور ، التكلفة)، كما أظهرت النتائج أن النموذج المالي المستخدم لدراسة الحالة لمشروعات BOT للإسكان الاجتماعي ، يمكن اشتقاق مقياس للأعمال يستطيع أن يجذب المستثمرين .

- **أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة والبحث الحالية:**

أولاً: أوجه الاتفاق:

- يُعد البحث الحالي امتداداً للدراسات السابقة التي تناولت تقييم مشروعات الإسكان وعلاقتها بتحقيق التنمية المستدامة.
- يتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة التي تناولت أهمية عملية تقييم مشروعات الإسكان للتعرف على المردود الاجتماعي لها والبيئي، وكذلك دور هذه المشروعات في تحقيق العدالة الاجتماعية وحق كل مواطن في الحصول على سكن كأحد أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً: أوجه الاختلاف:

- يختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة من حيث الهدف؛ حيث هدف البحث الحالي إلى تقييم مشروعات الإسكان الاجتماعي لمعرفة مدى تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة على المستوى (الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي) ، وهو ما لم تتناوله أي من الدراسات السابقة.
- كما يختلف ايضاً من حيث العلاقة بين المتغيرات؛ حيث يقوم البحث الحالي على تقييم ودراسة أثر مشروعات الإسكان الاجتماعي بمدينة ١٥ مايو على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً: مميزات البحث الحالية عن الدراسات السابقة:

- يتميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة في أنه بقوم بدراسة العلاقة الارتباطية بين متغيرين لم تتطرق إليهما أي من الدراسات السابقة، وهما: مشروعات الإسكان الاجتماعي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما لم تبحثه أو تهدف إليه أي من الدراسات السابقة.
- يتميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة في أنه يركز على أهم المشروعات التنموية التي تقوم بها الدول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهى مشروعات الإسكان الاجتماعي ، والتي تُعتبر من أهم الأهداف الإنمائية لتحقيق التنمية المستدامة من حيث تحسين نوعية وجودة حياة المواطنين.

الإطار النظري للبحث

أولاً: مشروعات الإسكان الاجتماعي في مصر:

أُطلقت مصر مشروعات الإسكان الاجتماعي في عام ٢٠١٤، ليوفر وحدات سكنية لطبقة محدودي الدخل ؛ حيث تم الانتهاء من تنفيذ ٥٣٨ ألف وحدة بكافة المحافظات والمدن الجديدة، وتتولى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة في إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة اقتراح وتخطيط وطرح مشروعات الإسكان الاجتماعي والإشراف على تنفيذها، بغرض توفير مسكن ملائم للمواطنين محدودي الدخل، وفى إطار مشاركة الهيئة في خطة الدولة لتوفير وحدات سكنية ذات طابع معماري متميز ومستوى تشطيب جيد للشباب ومحدودي الدخل، فقد قامت الهيئة بطرح مشروعات لوحدات سكنية بمشروع الإسكان الاجتماعي في عدد ٢٢ مدينة جديدة بمساحة تصل إلى ٩٠م٢ للوحدة ،

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

وقد تم تخصيص جهاز خاص لمتابعة كل ما يخص برنامج الإسكان الاجتماعي أُطلق عليه صندوق الإسكان الاجتماعي التابع لوزارة الإسكان. (إبراهيم وآخرون، ٢٠٢٠: ص١٢)

- **أهداف مشروعات الإسكان الاجتماعي:**

١- توفير وحدات سكنية مناسبة لشرائح مختلفة من المصريين خاصةً محدودي الدخل.

٢- خدمة طبقة محدودي الدخل، حيث يوفر لهم وحدات سكنية مكونة من غرفتين وصالة أو ثلاث غرف وصالة كاملة التشطيب، وتتراوح مساحتها من ٧٥ إلى ٩٠ متراً.

٣- حصول المواطن على الوحدة بسعر التكلفة فقط كحق من حقوقه الاجتماعية، بدعم مباشر يتراوح من ٥ إلى ٢٥ ألف جنيه، ويستطيع المستفيد من هذه الوحدة سداد ثمنها على مدى ٢٠ عاماً.

٤- المساهمة في تحسين البيئة الاجتماعية الآمنة للمواطنين.

٥- القضاء على العشوائيات. (هاشم،٢٠١٩: ص١٢)

- **تأثير مشروعات الإسكان الاجتماعي على المواطنين:** كان لمشروعات الإسكان تأثير داخلي على مستوى المواطن المصري من خلال زيادة الرقعة السكانية والحد من تزايد الكثافة السكانية والحد من الزحف العمراني على الأراضي الزراعية وسد الفجوة بين العرض والطلب على وحدات الإسكان وتوفير مسكن لائق وآمن للمواطنين قاطني الوحدات غير الآمنة، وبالنسبة للتأثير الخارجي لمشروعات الإسكان فإنها نالت إشادات دولية واسعة خاصة من لجنة الأمم المتحدة للحق في السكن باعتباره المشروع الأضخم على مستوى العالم الموجه لمحدودي الدخل ، كما أشاد البنك الدولي بالنجاح الذي حققته مصر في مجال الإسكان الاجتماعي، فضلاً عن إشادة الدول العربية بالتجربة المصرية في توفير السكن الاجتماعي الملائم للمواطن. (المرجع السابق،ص ١٥)

ثانياً: أهداف التنمية المستدامة

- الأهداف العامة للتنمية المستدامة: اعتمدت الدول الأعضاء بالأمم المتحدة أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٥، والتي وضعت حوالي (١٧) هدفاً عريضًا، يتم تحقيقها بالتزام (١٩٣) دولة حتى حلول عام ٢٠٣٠؛ حيث تتمثل تلك الأهداف في الآتي:

١- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

٢- القضاء التام على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

٣- الصحة الجيدة والرفاه أي ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

٤- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

٥- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

٦- ضمان توافر المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

٧- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

٨- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع.

٩- إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع وتشجيع الابتكار.

١٠- الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

١١- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

١٢- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
١٣- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
١٤- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية .
١٥- حماية النظم الايكولوجية البيئية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات ، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
١٦- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.
١٧- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. (عبد المسيح،٢٠١٧: ص٣٣)

ثالثاً : الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة: إن التنمية المستدامة بمفهومها الواسع تشتمل على عدة أبعاد متوازنة ومترابطة، وهم البُعد الاقتصادي، والبَعد الاجتماعي، والبُعد البيئي ، ويمكن توضيح تلك الأبعاد كما يلي:

١- البُعد الاقتصادي: لا تتحقق أبعاد التنمية المستدامة إلا بوجود نظام اقتصادي لأنه يُعد من الركائز العملية لعملية الاستدامة، والتي يتم من خلالها توفير البيئية الاقتصادية المناسبة للمشروعات والبرامج الاقتصادية المختلفة التي تعدها الدول لكي تحافظ على الاستدامة، كما يجب أن تكون الأعمال مربحة، ومع ذلك لا يمكن أن يفوق الربح الركيزتين (البيئية والاجتماعية)، وفى الواقع الربح ليس على الإطلاق هو الركيزة الاقتصادية؛ حيث تشمل الأنشطة التي تتناسب مع الركيزة الاقتصادية، الامتثال، والحوكمة السليمة ، وإدارة المخاطر. (غنيم، أبو زنط،٢٠١٠: ص٢)

٢- البُعد الاجتماعي: يهتم البُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بتوفير متطلبات الحياة المادية والنوعية للأفراد، ليصبح المجتمع أكثر تماسكاً، كما يهتم بتنمية قدرات أفراد المجتمع من خلال عدة محاور، كالاهتمام بالصحة والتعليم والحد من الفقر وعدالة التوزيع، وزيادة مجال الحريات السياسية، والمشاركة الفعالة، هذا ما يؤول في نهاية الأمر إلى دفع الأفراد للعطاء والتضحية والعمل الجماعي، مما يزيد من ترشيد استغلالهم الموارد وتحسين نوعية حياتهم. (Start,2006:p.14)

إن البُعد الاجتماعي من الركائز الهامة التي تقوم عليها عملية التنمية؛ حيث تعود الركيزة الاجتماعية مرة أخرى إلى مفهوم غير محدد، بحيث يجب أن تهتم العمليات المستدامة بدعم وموافقة من أصحاب المصلحة، والمجتمع الذي تعمل فيه؛ كذلك عملياً يجب إشراك المجتمع في برامج الدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، كما يشمل ذلك أيضاً برامج الرعاية، والمنح الدراسية والاستثمار في المشاريع العامة على حد سواء محلياً وعالمياً. (كافى،٢٠١٧: ص٧٩)

٣- البُعد البيئي: يُعد البُعد البيئي من الركائز الأساسية التي تقوم عليها عمليات التنمية المستدامة، وغالبا ما تحظى البيئة بأكبر قدر من الاهتمام من الدول؛ حيث أن التركيز على الحد من الآثار السلبية للمشروعات التنموية، والاستخدام الأمثل والعقلاني للطاقة، وكذلك الاقتصاد في الموارد غير المتجددة، هذا بالإضافة إلى التنبؤ بما يحدث للنظم الايكولوجية التي تشمل المناخ والتنوع البيولوجي، والمحيطات، والغابات؛ حيث أنه في إطار عملية التنمية المستدامة، تضع كافة الأنشطة الاقتصادية بصورة رئيسية مبدأ الاحتياط والوقاية جراء تحقيق التنمية ، عن طريق الأخذ في الاعتبار كمية ونوعية المصادر الطبيعية المتاحة على الكرة الأرضية، وكيفية التعامل معها دون إهدارها، ذلك أن عامل الاستنزاف البيئي يُعد أحد العوامل التي تتعارض مع مبادئ التنمية المستدامة؛ حيث تُعتمد التنمية

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

المستديمة بيئياً على الإبقاء بحاجات الأجيال الحالية، دون المساس بحاجات ومصالح الأجيال اللاحقة، وهذا هو التحدي الذي يواجه الأفراد والمجتمعات ويتطلب بذل الجهود الكبيرة للتوعية بهذه المشكلة. (خلف،٢٠١٨: ص١٩)

٤-

رابعاً : الاتجاهات النظرية المفسرة لموضوع الدراسة .

١) **النظرية البنائية الوظيفية.** هى نظرية ترى أن المجتمع يُعتبر نسقًا اجتماعيًا متماسكًا من داخله، وكل جزء أو مكون من مكوناته ينجز وظيفة محددة، وأي خلل أو تغيير في وظيفة من وظائف أي من مكوناته ينجم عنه تغيير في باقي أجزاء النسق. (احمد،٢٠١٢: ص٦٣)

٢) **نظرية المساواة.** تؤكد هذه النظرية أن الفرد يولد وينمو ولديه رغبة في العدالة وساعياً إليها ، لأن العدالة جزء لا يتجزأ من الحرية في التملك واستخدام ما أملكه دون إضرار الآخرين، وتؤكد أنه لا عدالة إلا مع أفراد يفهمون معناها قادرين علي ممارستها والاستفادة منها ، ومن هنا فإن الأساس هو المنظور الذي يري أن لجميع الناس قيمة متساوية، وأنه يجب معاملتهم بالتساوي في الحصول علي الفرص المتاحة لكل فرد للحصول علي الرعاية بصرف النظر عن الصفات الشخصية مثل اللون والجنس والدين والدخل والعمر، أو إذا كان الفرد يسكن في الريف أو الحضر. (الرشيدى،٢٠٠٦: ص٣٨)

الإجراءات المنهجية للبحث

١- **منهج البحث:** اعتمد " الباحثون" على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج المسح الاجتماعي، وأسلوب الدراسة الميدانية لجمع المعلومات والبيانات اللازمة لإتمام الدراسة، أما مصدر البيانات فقد تم الحصول عليها من مصدرين هما:

أ- المصادر الثانوية: حيث اتجه "الباحثون" في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

ب- المصادر الأولية: وتتمثل في جمع البيانات الأولية ميدانياً، وذلك من خلال استخدام استمارة استبيان تم تصميمها خصيصاً لهذا الغرض، ووزعت على أفراد العينة لجمع البيانات المطلوبة.

٢- **مجتمع وعينة البحث:**

أ- مجتمع البحث: اشتمل مجتمع البحث على المسئولين التنفيذيين لمشروعات الإسكان الاجتماعى بمدينة ١٥ مايو ، وكذلك المنتفعين من تلك المشروعات.

ب- عينة البحث البشرية: تم اختيار عينة البحث بطريقة عمدية ؛ حيث تألف العينة من (٢٠) مفردة من المسئولين التنفيذيين لمشروعات الإسكان الاجتماعي بمدينة ١٥ مايو، كما تم اختيار (٣٧٠) مفردة من المنتفعين من تلك المشروعات.

٣- **أدوات البحث:** اعتمد البحث على أسلوب المقابلات الشخصية لجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالبحث، وذلك عن طريق استخدام قائمة استقصاء، والتي تضمنت مجموعة من الأسئلة المُعدة خصيصاً لتغطية محاور الدراسة والإجابة على تساؤلاتها الجزئية؛ حيث راع "الباحثون" أثناء إعداد الاستمارة ترتيب المحاور والأسئلة بما يتناسب مع تساؤلات وأهداف الدراسة، ويتكون هذا الاستبيان من ثلاثة أقسام، كما يلي:

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

أ- القسم الأول:

- اشتمل على البيانات الأولية والأساسية لعينة الدراسة من الخبراء، وتكون من (٥) عبارات.
- اشتمل على البيانات الأولية والأساسية لعينة الدراسة من المنتفعين، وتكون من (١٢) عبارة.

ب- القسم الثاني: اشتمل على تقييم أراء عينة الدراسة (الخبراء) حول مدى مساهمة مشروعات الإسكان الاجتماعي بمدينة ١٥ مايو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (البُعد الاقتصادي- البُعد الاجتماعي- البُعد البيئي)، وتكون من (٢١) عبارة.

ج-القسم الثالث: اشتمل على تقييم أراء عينة الدراسة (المنتفعين) حول مدى مساهمة مشروعات الإسكان الاجتماعي بمدينة ١٥ مايو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (البُعد الاقتصادي- البُعد الاجتماعي- البُعد البيئي)، وتكون من (١٥) عبارة.

٤- أساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة في البحث: قام" الباحثون"باستخدام المقاييس الإحصائية التالية:

أ- مقياس الاعتمادية Reliability: وذلك من خلال المقياس (ألفا كرونباخ) Cronbach Alpha وهو مقياس الثبات لأسئلة وعبارات قائمة الاستقصاء، كما تم حساب الاتساق الداخلي Internal Consistency، وذلك بحساب معامل ارتباط كل عبارة من عبارات السؤال بالدرجة الكلية للسؤال، وذلك لمعرفة مدى الوثوق في استجابات عينة الدراسة على أسئلة قائمة الاستقصاء، ومدى إمكانية تعميم نتائجها على مجتمع الدراسة.

ب- الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة Descriptive Statistics: باستخدام النسب المئوية.

٥- مقياس الصدق والثبات:

أ- صدق المقياس:

١- صدق الأداة:

الصدق الظاهري: تم التحقق من الصدق الظاهري لأبعاد الدراسة بعرضها على (٥) محكمين من أعضاء هيئة التدريس من ذوى الخبرة والاختصاص في تخصصات علم الاجتماع، وعلم النفس البيئي، وذلك بهدف إبداء آرائهم حول دقة وصحة محتوى الأداة من حيث: وضوح الفقرات، والصياغة اللغوية، ومناسبتها لقياس ما وضعت لأجله، وانتمائها للمجال الذي تتبع له، فضلاً عن إضافة أو تعديل، أو حذف ما يرونه مناسباً على الفقرات، وتم الأخذ بالتعديلات المقترحة التي تم الاتفاق عليها بنسبة ٨٥% من المحكمين؛ حيث تكونت استمارة الاستقصاء في صورتها النهائية لكل بُعد من أبعاد المتغيرات المَعدة للقياس.

٢- حساب الثبات والصدق لاستبيان الدراسة:

- **ثبات الاستبيان:** للتحقق من ثبات الاستبيان استخدمت الباحثة معادلة ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach)، ويوضح الجدول التالي معاملات الثبات الناتجة باستخدام هذه المعادلة.

جدول (١): ثبات وصدق أبعاد الاستبيان باستخدام معادلة ألفا كرونباخ

الاستبيان	قيمة ألفا	الصدق الذاتي
استمارة استبيان الخبراء	٠.٦١٣	٠.٧٨٣
استمارة استبيان المنتفعين	٠.٥٠٤	٠.٧١٠

المصدر: (من نتائج التحليل الإحصائي)

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

تبين من الجدول السابق أن قيم معاملات الثبات لاستبيان الخبراء و المنتفعين قيم مقبولة؛ حيث كانت قيم معامل الثبات (٠.٥٠٤، ٠.٦١٣) لكل من (استبيان المنتفعين ، استبيان الخبراء) وهي أعلى من (٠.٥٠)، وتُشير تلك القيم لصلاحية العبارات وإمكانية الاعتماد عليها، كما تؤكد قيم الصدق الذاتي على صدق جيد للاستبيان.

- صدق الاتساق الداخلي للاستبيان:

جدول (٢): صدق الاتساق الداخلي لاستبيان المنتفعين و الخبراء

الاستبيان	معامل الارتباط
المحور الأول: تقييم آراء الخبراء في علاقة مشروعات الإسكان الاجتماعي بتحقيق التنمية المستدامة	٠.٧٧١**
المحور الثاني: تقييم آراء المنتفعين في علاقة مشروعات الإسكان الاجتماعي بتحقيق التنمية المستدامة	٠.٦٢١**

المصدر: (من نتائج التحليل الإحصائي)

تبين من الجدول السابق الاتساق الداخلي السابق لاستبيان الخبراء والمنتفعين أن معامل ارتباط محاور الاستبيان دالة معنوياً عند مستوى معنوية (٠.٠١)، وكانت قيم معامل الارتباط (٠.٧٧١، ٠.٦٢١) لكل من (استبيان الخبراء ، استبيان المنتفعين) ، مما يؤكد على صدق الاتساق الداخلي .

• النتائج المتعلقة بوصف عينة البحث:

١) توزيع عينة الدراسة (الخبراء) حسب متغير (الوظيفة): جاءت وظيفة (مدير عام تنفيذ المشروعات) في المرتبة الأولى بعدد (٤) مفردة بنسبة ٢٠% ، تليها وظيفة (مدير عام التصميمات) بعدد (٤) مفردة بنسبة ٢٠%، تليها وظيفة (مدير عام تنفيذ الشئون العقارية) بعدد (٤) مفردة، بنسبة ٢٠% ، تليها وظيفة (مدير عام التعاقدات) بعدد (٤) مفردة بنسبة ٢٠% ، وأخيراً وظيفة (مدير الإدارة الهندسية) بعدد (٤) مفردة بنسبة ٢٠%، وهو ما يُفسر بأن توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة تم بشكلٍ مقصود ، وذلك للحصول على بيانات ذات قيمة، كما تبين أن الإدارة التنفيذية لمشروعات الإسكان تمتلك الخبراء عن المشروعات الإسكانية من مختلف التخصصات، مما يساهم في ضمان التنفيذ الجيد لتلك المشروعات.

٢) توزيع عينة الدراسة (الخبراء) حسب متغير (سنوات الخبرة): كانت النسبة الأكبر لعينة الدراسة (الخبراء) حسب متغير (سنوات الخبرة) ممن لديهم خبرات (٨ سنوات) في المرتبة الأولى بعدد (٩) أفراد بنسبة ٤٥%، يليهم ممن لديهم خبرات (٧ سنوات) بعدد (٦) بنسبة ٣٠% ، وأخيراً ممن لديهم خبرات (٦ سنوات) بعدد (٤) بنسبة ٢٠%، وهو ما يُفسر بأن هناك بعض الخبرات التي تمتلكها الإدارة التنفيذية للمشروعات ، ولكن ليست بالكثير ، ويُشير ذلك أن الإدارة تحتاج لخبرات أكثر في مجال مشروعات الإسكان الاجتماعي ، وذلك لضمان المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بشكلٍ فعالٍ.

٣) توزيع عينة الدراسة (المنتفعين) حسب متغير (الحالة الاجتماعية): كانت النسبة الأكبر من عينة الدراسة (المنتفعين) وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية كانت لحالة (متزوج) بعدد ١٩٠، بنسبة ٥١.٥٣ %، يليهم (متزوج ويعول) بعدد ٩٦، بنسبة ٢٥.٩٥ % يليهم (أعزب) بعدد (٦٠) ، بنسبة ١٦.٢٢%، يليهم (مطلق) بعدد ١١ بنسبة ٢.٩٧% ، يليهم (أرمل) بعدد (١٠)، بنسبة ٢.٧٠ %، وهو ما يُفسر أن هناك إقبال كبير من

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

المتزوجين على الحصول على وحدة سكنية من مشروعات الإسكان الاجتماعي، وقد يرجع ذلك لتحسين البيئة المعيشية لهم وأن وحدات الإسكان الاجتماعي مناسبة لهم.

٤) توزيع عينة الدراسة (المنتفعين) حسب متغير (الوظيفة): كانت النسبة الأكبر من عينة الدراسة (المنتفعين) وفقاً لمتغير الوظيفة كانت لوظيفة (موظف حكومي) في المرتبة الأولى بعدد (٢١٨) بنسبة ٥٨.٩٢، تليها وظيفة (موظف بالقطاع الخاص) بعدد (١٣٦) بنسبة ٣٦.٧٦، تليها وظيفة (مهن حرة) بعدد (٩) بنسبة٢.٤٣ ، تليها من هم (بالمعاش) بعدد (٧) بنسبة ١.٨٩، وهو ما يُشير إلى أن غالبية عينة الدراسة من موظفي الحكومة ، وربما يرجع سبب ذلك إلى سهولة حصول موظفي الحكومة على الأوراق المطلوبة للتقديم للحصول على وحدة سكنية في مشروعات الإسكان الاجتماعي أكثر من غيرهم في القطاع الخاص أو المهن الحرة، كما أن موظف الحكومة مضمون في التزامه بسداد قيمة الأقساط المطلوبة.

- **نتائج تقييم مدى مساهمة مشروعات الإسكان الاجتماعي بمدينة ١٥ مايو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى(الاقتصادي– الاجتماعي– البيئي) من وجهة نظر الخبراء:**

١) تقييم آراء عينة الدراسة (الخبراء) حول مدى مساهمة مشروعات الإسكان الاجتماعي في تحقيق البُعد الاقتصادي:

جدول (٣): نتائج الإحصاء الوصفي لعينة الدراسة طبقاً لتساؤل " هل حقق المشروع العائد الاقتصادي المستهدف منه (أرباح مالية من بيع الوحدات السكنية والإدارية)

م	تحقيق العائد الاقتصادي المستهدف من المشروع	التكرارات	النسبة %
١	نعم	١٨	% ٩٠
٢	لا	–	–
٣	إلى حد ما	٢	% ١٠
	المجموع	٢٠	%١٠٠

تبين من الجدول السابق لاستجابات عينة الدراسة (الخبراء) حول تساؤل " هل حقق المشروع العائد الاقتصادي المستهدف منه (أرباح مالية من بيع الوحدات السكنية والإدارية؛ حيث كانت الإجابة (نعم) لعدد (١٨) بنسبة ٩٠% ، بينما كانت إجابة عدد (٢) مفردة (إلى حد ما) ، وهو ما يؤكد على موافقة عينة الدراسة بنسبة كبيرة جداً، وهو ما يُفسر بأن المشروع قد حقق العائد الاقتصادي بالنسبة للجهة المعنية بالتنفيذ التي تمثل الدولة ، مما يساهم في التفكير في إنشاء وتنفيذ مشروعات سكنية أخرى مماثلة.

- **تفسير وتحليل النتائج الميدانية السابقة:** مما سبق من موافقة عينة الدراسة على تساؤل " تحقيق العائد الاقتصادي المستهدف من المشروع "، يمكن تفسير هذه النتيجة بأن مشروعات الإسكان الاجتماعي قد حققت العائد الاقتصادي المستهدف منها، وذلك بالرغم من أن سعر الوحدة تدعمه الدولة ومنخفض التكلفة، ولكن ربما قد يكون كثرة عدد الوحدات السكنية للمشروع هي التي ساهمت في تحقيق عائداً اقتصادياً إجمالياً.

جدول (٤) نتائج الإحصاء الوصفي لعينة الدراسة طبقاً لتساؤل " هل تم تصميم وإنشاء الوحدات السكنية وفقاً لنماذج مشروعات دولية مماثلة للإسكان الاجتماعي "

م	تصميم وإنشاء الوحدات السكنية لنماذج مشروعات دولية مماثلة للإسكان الاجتماعي	التكرارات	النسبة%
١	نعم	١١	% ٥٥
٢	لا	–	–
٣	إلى حد ما	٩	% ٤٥
	المجموع	٢٠	%١٠٠

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

تبين من الجدول السابق لاستجابات عينة الدراسة (الخبراء) حول تساؤل" هل تم تصميم وإنشاء الوحدات السكنية وفقاً لنماذج مشروعات دولية مماثلة للإسكان الاجتماعي " ؛ حيث كانت النسبة الأكبر " موافق" بعدد (١١) مفردة بنسبة ٥٥% بالموافقة ، بينما موافق (إلى حد ما) لعدد (٩) مفردة بنسبة ٤٥%، وهو ما يُشير إلى أن هناك تباين في أراء عينة الدراسة حول تصميم وإنشاء الوحدات السكنية وفقاً لنماذج مشروعات دولية مماثلة للإسكان الاجتماعي.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

- **تفسير وتحليل النتائج الميدانية السابقة :**

- مما سبق من نتائج حول تساؤل " تصميم وإنشاء الوحدات السكنية وفقاً لنماذج مشروعات دولية مماثلة للإسكان الاجتماعي "، يمكن تفسير اختلاف عينة الدراسة في الآراء ربما قد يكون بسبب أن مشروعات الإسكان الاجتماعي التي تنفذها الدولة داخل مصر تختلف عن مثيلاتها في الدول الأخرى ، ربما يرجع ذلك إلى اختلاف البيئة والمساحات والتربة وكلها عوامل متغيرة من دولة لأخرى، كما أن الكثافة السكانية قد تحكم مساحات تلك المشروعات، وهو ما تعانى منه مصر ، ولكن يتم إنشاء وتنفيذ مشروعات الإسكان الاجتماعي بالشكل الذي يتناسب مع متطلبات المجتمع المصري بشكلٍ كبيرٍ

جدول (٥): نتائج الإحصاء الوصفي لعينة الدراسة طبقاً لتساؤل " هل ساهم المشروع في تحقيق العدالة الاجتماعية على مستوى المواطن حق في العيش في بيئة اجتماعية صحية ومناسبة للمعيشة"

م	مدى المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية في العيش في بيئة اجتماعية صحية ومناسبة للمعيشة	التكرارات	النسبة %
١	نعم	٢٠	% ١٠٠
٢	لا	–	–
٣	إلى حد ما	–	–
المجموع		٢٠	%١٠٠

تبين من الجدول السابق لاستجابات عينة الدراسة (الخبراء) حول تساؤل" هل ساهم المشروع في تحقيق العدالة الاجتماعية على مستوى حق المواطن في العيش في بيئة اجتماعية صحية ومناسبة للعيش " ؛ حيث جاءت إجابات عينة الدراسة (٢٠) مفردة بالموافقة التامة بنسبة ١٠٠%، وهو ما يُشير إلى أن مشروعات الإسكان الاجتماع تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية في حق المواطن في العيش في بيئة اجتماعية صحية ومناسبة للعيش.

- **تفسير وتحليل النتائج الميدانية السابقة :**

مما سبق من نتائج حول تساؤل " مدى مساهمة المشروع في تحقيق العدالة الاجتماعية والعيش في بيئة اجتماعية صحية ومناسبة للمعيشة "، يمكن تفسير هذه النتيجة بأن توفير مسكن مناسب للمعيشة للمواطن هو أحد أهم أهداف مشروعات الإسكان الاجتماعي، وذلك في ضوء مضى الدولة نحو تحقيق التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، كما أن تمتع المواطن بالموارد التي تمتلكها الدولة هو أحد شروط تحقيق التنمية المستدامة، ويأتي المسكن ضمن أولويات المواطن والدولة معاً.

٢) تقييم آراء عينة الدراسة (الخبراء) حول مدى مساهمة مشروعات الإسكان الاجتماعي في تحقيق (البُعد البيئي):

جدول (٦): نتائج الإحصاء الوصفي لعينة الدراسة طبقاً لتساؤل" هل تم مراعاة تطبيق الاشتراطات والمعايير البيئية عند إنشاء الوحدات السكنية والإدارية بالمشروع لتحقيق البُعد البيئي"

م	مدى مراعاة تطبيق الاشتراطات والمعايير البيئية عند إنشاء الوحدات السكنية	التكرارات	النسبة %
١	نعم	١٧	% ٨٥
٢	لا	–	–
٣	إلى حد ما	٣	% ١٥
المجموع		٢٠	%١٠٠

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

تبين من الجدول السابق لاستجابات عينة الدراسة (الخبراء) حول تساؤل" هل تم مراعاة تطبيق الاشتراطات والمعايير البيئية عند إنشاء الوحدات السكنية والإدارية بالمشروع لتحقيق البُعد البيئي " ؛ حيث جاءت غالبية إجابات عينة الدراسة (١٧) مفردة بالموافقة بنسبة ٨٥%، بينما كانت الموافقة (إلى حد ما) لعدد (٣) الموافق بنسبة ١٥%، وهو ما يُشير إلى أنه تم مراعاة الاشتراطات والمعايير البيئية لمشروعات الإسكان الاجتماعي بشكلٍ كبيرٍ قبل تنفيذها.

- **تفسير وتحليل النتائج الميدانية السابقة :**

مما سبق من نتائج حول تساؤل " مدى مراعاة تطبيق الاشتراطات والمعايير البيئية عند إنشاء الوحدات السكنية "، يمكن تفسير هذه النتيجة بموافقة غالبية عينة الدراسة بأن هناك اهتمام من الإدارة التنفيذية لمشروعات الإسكان الاجتماعي على تطبيق كافة الاشتراطات والمعايير البيئية التي تحقق السلامة البيئية للمشروع، أما فيما يخص موافقة بعض العينة على تلك الإجراء إلى حد ما ،ربما يرون أن هناك بعض الاشتراطات البيئية قد تكون لم يتم تطبيقها بالشكل المتكامل.

جدول (٧) نتائج الإحصاء الوصفي لعينة الدراسة طبقاً لتساؤل "هل تم تأسيس البنية التحتية الأساسية للمشروع (شبكة طرق– شبكة صرف صحي – محطة تغذية كهرباء– محطة مياه نظيفة– خطوط غاز طبيعي– شبكات وخطوط للاتصالات) وفقاً لمعايير الاستدامة"

م	تأسيس البنية التحتية للمشروع وفقاً لمعايير الاستدامة	التكرارات	النسبة %
١	نعم	٢٠	١٠٠ %
٢	لا	–	–
٣	إلى حد ما	–	–
	المجموع	٢٠	١٠٠%

تبين من الجدول السابق لاستجابات عينة الدراسة (الخبراء) حول تساؤل" هل تم تأسيس البنية التحتية الأساسية للمشروع (شبكة طرق– شبكة صرف صحي – محطة تغذية كهرباء– محطة مياه نظيفة– خطوط غاز طبيعي– شبكات وخطوط للاتصالات) وفقاً لمعايير الاستدامة " ؛ حيث جاءت إجابات عينة الدراسة (٢٠) مفردة بالموافقة التامة بنسبة ١٠٠%، وهو ما يُشير إلى أنه تم تأسيس البنية التحتية اللازمة للمعيشة لمشروعات الإسكان الاجتماعي وفقاً لمعايير الاستدامة.

- **تفسير وتحليل النتائج الميدانية السابقة :**

مما سبق من نتائج حول تساؤل "مدى تأسيس البنية التحتية الأساسية للمشروع وفقاً لمعايير الاستدامة "، يمكن تفسير هذه النتيجة بالموافقة التامة لعينة الدراسة بأن هناك مراعاة لتأسيس البنية التحتية الأساسية لمشروعات الإسكان الاجتماعي، وذلك لتوفير كافة الخدمات والمرافق التي يحتاجها المواطن، وأيضاً تحقيقاً لشروط المسكن المستدام والذي لا يحتاج إلا للصيانة الدورية.

جدول (٨): نتائج الإحصاء الوصفي لعينة الدراسة طبقاً لتساؤل " هل يتوافر بالمشروع منظومة متكاملة للتعامل الآمن مع المخلفات الصلبة ورفعها بشكل دوري يومياً لمنع تراكمها والحد من آثارها البيئية السلبية على سكان المشروع"

م	مدى وجود منظومة متكاملة للمخلفات الصلبة	التكرارات	النسبة %
١	نعم	٢٠	١٠٠ %
٢	لا	–	–
٣	إلى حد ما	–	–
	المجموع	٢٠	١٠٠%

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

تبين من الجدول السابق لاستجابات عينة الدراسة (الخبراء) حول تساؤل" هل يتوافر بالمشروع منظومة متكاملة للتعامل الآمن مع المخلفات الصلبة ورفعها بشكل دوري يومياً لمنع تراكمها والحد من آثارها البيئية السلبية على سكان المشروع " ؛ حيث جاءت إجابات عينة الدراسة (٢٠) مفردة بالموافقة التامة بنسبة ١٠٠%، وهو ما يُشير إلى أنه هناك منظومة لرفع المخلفات للحد من التلوث البيئي.

▪ تفسير وتحليل النتائج الميدانية السابقة :

مما سبق من نتائج حول تساؤل " مدى وجود منظومة متكاملة للمخلفات الصلبة "، يمكن تفسير هذه النتيجة بالموافقة التامة لعينة الدراسة بأن هناك منظومة متكاملة لجمع المخلفات ومنع تراكمها ، وذلك للحفاظ على المشروعات السكنية من التلوث البيئي الناتج عن آثار المخلفات السكنية والتجارية ، وهو ما يحقق البُعد البيئي أحد أهم أبعاد وأهداف تحقيق التنمية المستدامة.

تفسير النتائج ومناقشتها

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها الآتي:

أ- نتائج خاصة بالإجابة على تساؤلات الدراسة:

١-جاءت الإجابة على التساؤل الاول للدراسة، وهو: مدى مساهمة مشروعات الإسكان الاجتماعي في تحقيق الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة (البُعد الاقتصادي) على مستوى (الدولة- المنتفعين):

- أكدت نتائج الدراسة على أن مشروعات الإسكان الاجتماعي بمدينة ١٥ مايو تساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة (البُعد الاقتصادي) سواء على مستوى الدولة أو على مستوى المنتفعين بالوحدات السكنية ؛ حيث أظهرت النتائج أن عينة الدراسة من الخبراء التنفيذيين لمشروعات الإسكان الاجتماعي قد أكدوا أن مشروعات الإسكان الاجتماعي تساهم في زيادة التنمية الاقتصادية العقارية من خلال دوران الحركة الإنتاجية والتشغيلية لشركات المقاولات وشركات التمويل العقاري بمشاركتهم في عملية التنفيذ، وذلك بنسبة (١٠٠%)، كما أن هناك زيادة على طلب وحدات الإسكان الاجتماعي من قبل المواطنين بنسبة (١٠٠%)، أما على مستوى المنتفعين فقد أكدت نتائج الدراسة أن الوحدات السكنية بمشروعات الإسكان الاجتماعي بمدينة ١٥ مايو قد حققت لهم وفراً اقتصادياً عن مثيلاتها في القطاع الاقتصادي بنسبة ٨٨.٩٢%، كذلك وفرت الوحدات السكنية للمنتفعين وفراً في دخولهم الشهرية بنسبة ٩١.٠٨%، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كلً من دراسة (Awad:2016)، والتي توصلت إلى أن مشاريع الإسكان منخفضة التكلفة في البلدان النامية هي مشروعات يتم تنفيذها لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ، كما تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (حسن: ٢٠١٨) ، والتي توصلت إلى أن اتجاه نحو تطوير العشوائيات بإقليم القاهرة الكبرى يحقق مردوداً اقتصادياً وبيئياً للدولة وللمنتفعين أيضاً ، كذلك تتفق هذه النتيجة مع دراسة (varughes:2019)، والتي توصلت إلى أن تقييم الشكل والاقتصاد الحضري المستدام في إنشاء "مجتمعات مستدامة كاملة" يحقق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية لمشروعات الإسكان الاجتماعي من خلال التطبيق المنهجي لمبادئ الشكل الحضري المستدام والمبادئ الاقتصادية المرتبطة بتلك المشروعات، أما على مستوى ربط هذه النتيجة مع النظريات الاجتماعية المفسرة لموضوع الدراسة، فتتفق هذه النتيجة مع النظريات الاقتصادية التي تهتم بالجوانب النفعية المادية؛ حيث تفترض أن الإنسان كائن عقلاني يعمل دائما لتحقيق غايات اقتصادية، وأن عليه أن يخطط لمدينة المستقبل طبقا لبدائل اقتصادية مختلفة ثم اختيار البديل الأمثل، وهو ما

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

يتواءم مع أهداف مشروعات الإسكان الاجتماعي من حيث تحقيق البُعد الاقتصادي سواء للدولة من خلال إنشاء مشروعات إسكانية مستدامة، وأيضاً للمنتفعين من خلال الحصول على وحدة سكنية منخفضة التكاليف.

٢-جاءت الإجابة على التساؤل الثاني للدراسة، وهو: ما مدى مساهمة مشروعات الإسكان الاجتماعي في تحقيق الأهداف الاجتماعية للتنمية المستدامة (البُعد الاجتماعي) على مستوى (الدولة- المنتفعين) ؟

- أكدت نتائج الدراسة أن مشروعات الإسكان الاجتماعي تساهم في تحقيق الأهداف الاجتماعية للتنمية المستدامة (البُعد الاجتماعي) على مستوى الدولة؛ حيث أظهرت النتائج أن عينة الدراسة من الخبراء التنفيذيين لمشروعات الإسكان الاجتماعي بمدينة ١٥ مايو قد أكدوا على أنه تم تصميم وإنشاء الوحدات السكنية بالمدينة وفقاً لنماذج مشروعات دولية مماثلة للإسكان الاجتماعي، وذلك بنسبة ٥٥%، كما أن مشروعات الإسكان الاجتماعي قد ساهمت في تحقيق العدالة الاجتماعية على مستوى المواطن حق في العيش في بيئة اجتماعية صحية ومناسبة للمعيشة، وذلك بنسبة ١٠٠%، كما تساهم المشروعات في تحقيق العدالة الإجرائية التوزيعية في توزيع وحدات الإسكان الاجتماعي على المواطنين بنسبة ١٠٠%، كما ساهمت المشروعات في تحقيق العدالة الاجتماعية على مستوى توفير البنية التحتية اللازمة لتحسين نوعية الحياة المعيشية للمواطن، وذلك بنسبة (٩٥%)، كما أكدت نتائج الدراسة أن مشروعات الإسكان الاجتماعي تساهم في تحقيق الأهداف الاجتماعية للتنمية المستدامة (البُعد الاجتماعي) على مستوى (المنتفعين)؛ حيث أظهرت النتائج أن عينة الدراسة من المنتفعين من مشروعات الإسكان الاجتماعي بمدينة ١٥ مايو قد أكدوا على أنهم يشعرون بتحسن أفضل في المستوى الاجتماعي من ناحية المسكن والبيئة الاجتماعية ونوعية الحياة المعيشية ، وذلك بنسبة (٩٥.٩٥%)، كما أن المشروعات تتوافر بها كافة أنواع الخدمات ، وذلك بنسبة (٩٩.١٩%)،كما تتوافر وسائل الأمن والأمان، وذلك بنسبة (٩٥.٩٥%)، كما تتوافر وسائل الطاقة والمياه دون انقطاع بنسبة (١٠٠%)، وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (Eaton ،Ihuah:2014) ، والتي توصلت إلى أن وضع خطط لاستدامة المجتمعات السكنية يحقق الأهداف الاجتماعية للتنمية المستدامة، وتتفق أيضاً هذه النتيجة مع نتائج دراسة (إبراهيم:٢٠٢٠)، والتي توصلت إلى أن الاهتمام بالجوانب الاجتماعية للوحدة السكنية والتصميم الحضري والبيئة الاجتماعية في المنطقة السكنية يساهم في تحقيق الرضا الاجتماعي ويحقق أهداف التنمية المستدامة، وأيضاً تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (روابحى:٢٠٢٠)، والتي توصلت إلى أن مناطق الإسكان الحضرية الجديدة تتميز بالخصائص الاجتماعية والعمرانية التي يحتاجها الإنسان من حيث تحقيق البُعد الاجتماعي ، أما على مستوى ربط هذه النتيجة مع النظريات الاجتماعية المفسرة لموضوع الدراسة ، فتتفق هذه النتيجة مع النظرية البنائية الوظيفية التي ترى أن المجتمع يمثل أجزاءً مترابطة يؤدي كل منها وظيفته من أجل خدمة أهداف الجميع، كما أن هذه النظرية ترى أن المجتمع له نسقاً من العلاقات الاجتماعية، ومن ثّم تُجمع هذه العلاقات في صورة منظمة اجتماعية، وتتوافق أهداف هذه النظرية مع نتيجة التساؤل المشار إليه؛ حيث تهدف مشروعات الإسكان الاجتماعي إلى تحقيق البُعد الاجتماعي، وهو أحد أهم أبعاد التنمية المستدامة التي تسعى الدولة لتحقيقيها.

٣-جاءت الإجابة على التساؤل الثالث للدراسة، وهو: ما مدى مساهمة مشروعات الإسكان الاجتماعي بمدينة ١٥ مايو في تحقيق الأهداف البيئية للتنمية المستدامة (البُعد البيئي) على مستوى (الدولة- المنتفعين):

- أكدت نتائج الدراسة أن مشروعات الإسكان الاجتماعي تساهم في تحقيق الأهداف البيئية للتنمية المستدامة (البُعد البيئي) على مستوى الدولة؛ حيث أظهرت النتائج أن عينة الدراسة من (الخبراء التنفيذيين) لمشروعات الإسكان

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

الاجتماعي بمدينة ١٥ مايو قد أكدوا على أنه تم مراعاة تطبيق الاشتراطات والمعايير البيئية عند إنشاء الوحدات السكنية والإدارية بالمشروع لتحقيق البُعد البيئي ، وذلك بنسبة (٨٥%)، كما أنه قد تم تأسيس البنية التحتية الأساسية للمشروعات وفقاً لمعايير الاستدامة، وذلك بنسبة (١٠٠%)، كما أن تجديد وصيانة المباني السكنية للمشروعات للحفاظ على المنظر الخارجي وعدم إهلاكها بنسبة (١٠٠%) ، كما يتوافر بالمشروع منظومة متكاملة للتعامل الآمن مع المخلفات الصلبة بنسبة (١٠٠%)، كما أنه تم مراعاة أن تكون الأنشطة الصناعية والتجارية خارج الكتلة السكنية للمشروعات للحد من التلوث البيئي، وذلك بنسبة (١٠٠%)، كما أكدت نتائج الدراسة أن مشروعات الإسكان الاجتماعي تساهم في تحقيق الأهداف البيئية للتنمية المستدامة (البُعد البيئي) على مستوى (المنتفعين)؛ حيث أظهرت النتائج أن عينة الدراسة من المنتفعين لمشروعات الإسكان الاجتماعي بمدينة ١٥ مايو قد أكدوا على توافر المساحات الخضراء بشكل مناسب داخل المشروعات ، وذلك بنسبة (٨٩.٩٢ %)، كما أنهم لا يعانون من أي نوع من أنواع التلوث البيئي ، وذلك بنسبة (٩٥.٨٦%)،كما أنهم يرون أن جهاز المدينة يهتم برفع المخلفات يومياً لعدم تراكمها بنسبة (٩٣.٥١%)، كما أكدوا على توافر صناديق المخلفات أمام الوحدات السكنية ، وذلك بنسبة (٩٨.٩٢%)، كما أكدوا على توافر أنظمة حديثة للصرف الصحي ، وذلك بنسبة (١٠٠%)، وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (إبراهيم وآخرون:٢٠٢٠) والتي توصلت إلى أن اختيار طبيعة الأماكن لإقامة المشروعات السكنية يؤدى إلى تحسين الأداء البيئي في مشروعات الإسكان الاجتماعي ، كما تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (foster:2020)، والتي توصلت إلى أن الاعتماد على الاقتصاد الدائري في قطاع البناء والتشييد يقلل من الموارد البيئية المستخدمة ، كذلك تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة Berawi et al, (2020)، والتي توصلت إلى أن تحديد العوامل الاقتصادية والبيئية في مشروعات المباني يحقق مفهوم الاستدامة البيئية، كما تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (السعيد: ٢٠٢٢)، والتي توصلت إلى أن تطبيق مبادئ تصميم المسكن المستدام كمدخل لتحسين مشروعات إسكان محدودي الدخل في مصر يؤدى إلى تحقيق البُعد البيئي ضمن أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة، أما على مستوى ربط هذه النتيجة مع النظريات الاجتماعية المفسرة لموضوع الدراسة، فتتفق هذه النتيجة مع نظرية الأنساق البيئية (النظرية الإيكولوجية)، والتي تُعد الأكثر ارتباطاً بالعنصر المادي في نسق البيئة، والتي ترى أن مشكلات الإنسان هي في النهاية قصور مادي في بيئته التي يعيش فيها، فيُعد "النسق الإيكولوجي" من المفاهيم البيولوجية التي تعمل على التواؤم بين الفرد والبيئة عن طريق حالة الانسجام والتفاعل الإيجابي البناء بين كل من أهداف، وحقوق ، وقدرات (الفرد – الأسرة – الجماعة الصغيرة ... الخ) من جانب، وسمات ومكونات ومتغيرات البيئة المادية والاجتماعية المحيطة بهم من جانب آخر، كما أن لضغوط البيئة التي تواجه الفرد في الحياة تجعله يشعر بالقلق، أو الخوف، وهو ما يجعله للتوافق بين حاجاته وبيئته ، ومن ثّم يتضح اتفاق نظرية الأنساق البيئية مع نتيجة التساؤل الثالث التي توصلت إليها الدراسة الحالية ، وهو ما يؤكد التوافق البيئي بين مشروعات الإسكان الاجتماعي ونظرية الأنساق البيئية.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

خلاصة نتائج البحث

أ-نتائج خاصة بالإجابة على تساؤلات البحث:

أظهرت النتائج أن مشروعات الإسكان الاجتماعي بمدينة ١٥ مايو تساهم في تحقيق الأهداف الاجتماعية للتنمية المستدامة على مستوى الأهداف الاقتصادية (البُعد الاقتصادي) ، على مستوى التنمية الاجتماعية (البُعد الاجتماعي) ، وعلى مستوى الأهداف البيئية (البُعد البيئي) بالنسبة للدولة والمنتفعين من المشروع.

ب-نتائج عامة للدراسة الميدانية:

١- أظهرت النتائج أن عينة الدراسة من الخبراء التنفيذيين لمشروعات الإسكان الاجتماعي تضم متخذي القرار المسئولون عن النواحي الفنية والإدارية والقانونية لمشروعات الإسكان الاجتماعي لضمان الحصول على بيانات ومعلومات دقيقة تُفيد الدراسة التطبيقية، كذلك تم اختيار عينة الدراسة من المنتفعين بمشروعات الإسكان الاجتماعي بمدينة ١٥ مايو للحصول على بيانات ومعلومات فعلية تساعد في عملية التقييم الاجتماعي للمشروعات.

٢- أظهرت نتائج الدراسة أن المنتفعين من مشروعات الإسكان الاجتماعي بمدينة ١٥ مايو يمثلون كافة الحالات الاجتماعية للمجتمع، والذين حصلوا على وحدات سكنية بالمشروع.

٣- أظهرت نتائج الدراسة أن أهم وسائل إخبار المنتفعين عن مشروعات الإسكان الاجتماعي هي الإعلانات على مواقع التواصل الاجتماعي وموقع وزارة الإسكان، وهو ما يعكس التطور في استخدام التكنولوجيا الحديثة للتواصل مع أفراد المجتمع .

٤- أظهرت نتائج الدراسة أن المنتفعين من وحدات الإسكان الاجتماعي يرون أن الشروط والإجراءات القائمة للحصول على الوحدة السكنية روتينية ومعقدة بنسبة ٦٢.٧٠%، وهو ما يستلزم النظر في تلك الإجراءات والعمل على تسهيلها قد الإمكان تيسيراً على المواطنين.

٥- أظهرت نتائج الدراسة أن المنتفعين من وحدات الإسكان الاجتماعي قد واجهوا بعض الصعوبات الإدارية عند تقدمهم للحصول على الوحدات السكنية بالمشروع بنسب تتفاوت ما بين ٣٣.٧٨% إلى ٥٧.٣%، وهو ما يستلزم إلى تذليل تلك الصعوبات أمام المنتفعين.

توصيات البحث

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث يمكن وضع بعض التوصيات، كالتالي:

١-الاهتمام بتقييم مشروعات الإسكان الاجتماعي على المستوى الاجتماعي والبيئي للحفاظ على استدامتها وعدم تحولها لعشوائيات جديدة.

٢- إنشاء إدارة متكاملة لإدارة الطاقة والمياه داخل المشروعات السكنية لترشيد استهلاكها والاستفادة من مصادرها في حدود المتطلبات التشغيلية.

٣-الاستفادة من المساحات الواسعة بزراعتها بأنواع الأشجار التي تزيد من نسب الأوكسجين .

٤-مشاركة المواطنين في حل وقضايا البيئة الاجتماعية والمادية داخل المشروعات السكنية للحفاظ على بيئة المشروعات السكنية وضمان استدامتها.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

البحوث المستقبلية المقترحة

١-دراسة المتغيرات الاجتماعية والبيئية لمشروعات الإسكان الاجتماعي الجديدة لتحديد متطلبات الاستدامة السكنية.

٢-دور المدن الذكية في تحسين نوعية وجودة الحياة في ضوء إستراتيجية التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

٣-إستراتيجية مقترحة لتطوير المدن الجديدة في إطار سياسة التحول إلى مشروعات المدن ذكية المستدامة.

المراجع

أبو النصر، ياسمين مدحت (٢٠١٧) " التنمية المستدامة : مفهومها أبعادها مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، القاهرة، ط (١)، ص ص ١٠٣-١٠٦.

المركز القومي لبحوث البناء والإسكان : ندوة عن القدرات الكامنة لذوى الدخل المنخفض فى مشروعات الاسكان ٢٠٠٢

الهيئة العامة للاستعلامات (٢٠١٩) "الدستور المصري" 3/6/2019 .
https://www.sis.gov.eg

حسن، محمد صبحى عبد الغنى (٢٠٢٣) " تقييم سياسة الإزالة وإعادة التوطين لسكان المناطق العشوائية غير الآمنة بالقاهرة الكبرى في ضوء مبادئ التنمية المستدامة- دراسة حالة حي الاسمرات نموذجا"، مجلة العلوم الهندسية، كلية الهندسة، جامعة عين شمس، مصر، المجلد (٧)، العدد (١).

خلف، أحمد محيى (٢٠١٨) " المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلى والعالمي- دراسة تحليلية ميدانية"، دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولى، مصر.

ريهام محمد على، عبير أحمد محمد (٢٠١٥) " تقييم مبادئ السكن المستدام بمشروعات الإسكان الاجتماعي لمحدودي الدخل بالمدن المصرية الجديدة دراسة حاله مشروع هرم سيتي – مدينة ٦ أكتوبر – بجمهورية مصر العربية "، مجلة البحوث الحضرية، كلية التخطيط الحضري الإقليمي ، جامعة القاهرة ، المجلد (١٦)، العدد (١).

شريف، أماني محمد (٢٠٢١) "تصور مقترح لتحويل جامعة أسيوط لإحدى جامعات الجيل الرابع في ضوء أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠"، المجلة العلمية، كلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد (٣٧)، العدد (١٢)، ص١٠.

عبد الحافظ ، أمنية ناجي (٢٠٢٠) " صياغة منهجية لإدارة مشروعات الإسكان الاقتصادي بالمدن الجديدة في مصر"، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، قسم هندسة العمارة، جامعة المنيا، مصر.

عبد الونيس محمد الرشيدي : العدالة الاجتماعية وتوزيع خدمات الرعاية الصحية الحكومية بإقليم الإسكندرية ، رسالة دكتوراه ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠٠٦، ص ص ٣٨.

عمر عبد الجبار محمد احمد : " النظرية البنائية الوظيفية روادها مبادئها وتطبيقاتها العلمية" ، بحث مقدم إلى كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٢ ، ص ٦٣.

غنيم،عثمان محمد ، أبو زنط، ماجدة (٢٠١٠) "التنمية المستدامة فلسفتها، وأساليب تخطيطها، وأدوات قياسها"، دار صفاء للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان،الأردن، ص٢.

كافى، مصطفى يوسف (٢٠١٧) " التنمية المستدامة"، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

مبارك، إبراهيم: الدراسات البيئية ، هندسة الاثر البيئي للمشروعات (القاهرة : دار الفكر العربي ، ٢٠١٨).

هاشم، نفيسة (٢٠١٩) "وزاره الإسكان قطاع الاسكان رئيس قطاع الاسكان المؤتمر الدولى الثالث للإسكان التعاوني التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠

هيئة المجتمعات العمرانية (٢٠١٩) جهاز مدينة ١٥ مايو – مركز المعلومات

يسري، احمد محمود: إستراتيجية الإسكان في مصر (القاهرة : وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ، ٢٠٢٠ ، ص ١) .

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

Chih-Yao Huang (2019) , Evaluating Ancillary Business Scale for PPP-BOT Projects: A Social Housing BOT Case in Taiwan , Department of Civil Engineering, National Chiao Tung University, Hsinchu 300, Taiwan ,

Cogiterra Start (2006) Regional sustainable development- Sustainable society ,journal Sustainable, No (3),

Prasanth charakunnel varughes (2015) Evaluating sustainable urban form and economics in creating 'complete sustainable communities'- The case of sustainable social housing in U.A.E , Submission Type : Case Study/Research Project

Tomislav Klarin,(2018) "The Concept of Sustainable Development: From its Beginning to the Contemporary Issues" , P: 21.Retrieved from thelink:https://www.researchgate.net/publication/326164068_The_Concept_of_Sustainable_Developmnt_From_its_Beginning_to_the_Contempor

Zuhal Awad (2016) "Sustainability Evaluation for Low-Cost Housing Projects With special reference to Khartoum State Fund for Housing and Development projects 2016Journal of Engineering and Architecture 4(2)DOI:10.15640/jea.v4n2a11Building and Road Research Institute-University of Khartoum

EVALUATION OF SOCIAL HOUSING PROJECTS IN 15TH OF MAY CITY TO ACHIEVE THE GOALS OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT

Nahed H. H. Ibrahim [(1)]; Mustafa I. Awad [(2)] and Hossam E. Al-Barambali [(3)]

1) Post Grad. Student, Faculty of Environmental Studies and Research, Ain Shams University 2) Faculty of Graduate Studies and Environmental Research , Ain Shams University. 3) Faculty of Engineering - Ain Shams University.

ABSTRACT

The aim of the research is to evaluate social housing projects in May 15th City to find out the extent to which they achieve sustainable development goals at the level (economic, social, and environmental). The results of the research indicate that the social housing projects in the May 15th city contribute to achieving the social goals of sustainable development at the state level, as well as at the level of the beneficiaries of the housing units in the project. and environmental conditions for Egyptian families, and this should be taken into account when determining the conditions for benefiting and applying for social housing units.

Keywords: evaluation process, social housing projects, sustainable development, 15th of May City.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178